

## الزكاة

القرار رقم (IZJ-189-2020) |

الصادر في الدعوى رقم (Z-2561-2020) |

## لجنة الفصل الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة الدخل في محافظة جدة

### المفاتيح:

زكاة - ربط زكوي - ربط بالأسلوب التقديري - حسابات نظامية - مستندات مؤيدة - توقّف عن مزاوله النشاط.

### الملخص:

مطالبة المدعية بإلغاء قرار الهيئة بالربط الزكوي لعام ١٤٣٠هـ، وعدم الربط بالأسلوب التقديري - أجابت الهيئة بأن الربط بالأسلوب التقديري صحيح؛ استناداً إلى الفقرة رقم (٨) من المادة (١٣) من اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة، والمتعلقة بتحديد وعاء الزكاة لمن لا يمسون حسابات نظامية - ثبت للدائرة أن المدعية قامت بإرفاق المستندات المؤيدة لوجهة نظرها، وذلك بإرفاق إلغاء رخصة المحل، والمتضمن فيها ما يفيد بأن المحل توقف عن مزاوله النشاط في موقع الرخصة، كما أرفقت المدعية شهادة صادرة من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، بأنه لا يوجد مشتركون سعوديون وغير سعوديين لديها - مؤدّى ذلك: قبول اعتراض المدعية حول الربط الزكوي التقديري - اعتبار القرار نهائياً وواجب النفاذ؛ بموجب المادة (٤٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

### المستند:

- الأمر الملكي رقم (٢٦٠٤٠) وتاريخ ٢١/٤/١٤٤١هـ.
- المادة (٤٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية، الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٦٠٤٠) بتاريخ ٢١/٤/١٤٤١هـ.
- المادة (٨/١٣)، (١/٢٢) من اللائحة التنفيذية المنظمة لجباية الزكاة، الصادرة بموجب القرار الوزاري رقم (٢٠٨٢) وتاريخ ١/٦/١٤٣٨هـ.

### الوقائع:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وآله وصحبه ومنّ والاه، وبعد:

إنه في يوم الخميس ١٤٤٢/٠٢/١٤ هـ الموافق ٢٠٢٠/١٠/٠١ م، اجتمعت الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة الدخل في محافظة جدة، وذلك للنظر في الدعوى المشار إليها أعلاه؛ وحيث استوفت الدعوى الأوضاع النظامية المقررة، فقد أودعت لدى الأمانة العامة للجان الضريبية برقم (Z-2561-2020) وتاريخ ٢٠٢٠/٠١/١٤ م.

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن (...) ذا الهوية الوطنية رقم (...) بموجب وكالة رقم (...)، حضر بصفته وكيلًا عن المدعية (...) ذات الهوية الوطنية رقم (...)، بصفتها مالكة لمؤسسة (...) ذات السجل التجاري رقم (...)، وتقدم بلائحة دعوى تضمنت اعتراضه على الربط الزكوي التقديري لعام ١٤٣٠ هـ الصادر بحقها من قبل المدعى عليها، وأسست اعتراضها في عدم الربط بالأسلوب التقديري باعتبار أن (...) لم يتم تجديد رخصته منذ عام ١٤٢٩ هـ، ولا يوجد أي عمالة أو موقع أو سجل تجاري أو إيرادات أو ممتلكات، وأن مؤسسة (...) أنشئت في تاريخ ١٤٣٨/١٠/٠٩ هـ ولم تكن موجودة قبل ذلك، وتطالب بإلغاء قرار المدعى عليها؛ لعدم وجود نشاط لتطبيق الزكاة عن هذه الفترة.

وبعرض لائحة الدعوى على المدعى عليها، أجابت بأنها: قامت بالربط على المدعية بالأسلوب التقديري لعام ١٤٣٠ هـ عن نشاط المشغل بصافي إيراد (١٠,٠٠٠) ريال؛ استنادًا إلى الفقرة رقم (٨) من المادة (١٣) من اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة الصادرة بالقرار الوزاري رقم (٢٠٨٢) وتاريخ ١٤٣٨/٠٦/٠١ هـ، وتطالب المدعى عليها برفض الدعوى.

وفي يوم الخميس ١٤٤٢/٠٢/١٤ هـ الموافق ٢٠٢٠/١٠/٠١ م، افتتحت الجلسة في تمام الساعة الخامسة مساءً عبر التواصل المرئي، طبقًا لإجراءات التقاضي المرئي عن بُعد؛ استنادًا إلى ما جاء في البند رقم (٢) من المادة (الخامسة عشرة) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية الصادرة بموجب الأمر الملكي رقم (٢٦٠٤٠) وتاريخ ١٤٤١/٠٤/٢١ هـ، وحضر وكيل المدعية (...) ذو الهوية الوطنية رقم (...) بموجب وكالة رقم (...)، وحضر ممثل المدعى عليها (...) ذو الهوية الوطنية رقم (...)، بتفويضه الصادر عن وكيل محافظ الهيئة العامة للزكاة والدخل للشؤون القانونية برقم (...) وتاريخ ١٤٤١/٠٥/١٩ هـ، وبإطلاع الدائرة على لائحة الدعوى المقدمة من المدعية المتضمنة إشعارًا بإلغاء رخصة محل (...) الصادرة من أمانة محافظة جدة، متضمنة أن الرخصة انتهت بتاريخ ١٤٢٩/٠٢/٢٥ هـ. وبسؤال طرفي الدعوى عما يودّان إضافته، أجابا بأنهما يتمسكان بما تم تقديمه سابقًا إلى الأمانة العامة للجان الضريبية، وعليه قررت الدائرة رفع الجلسة للمداولة تمهيدًا لإصدار القرار فيها، وقد اختتمت الجلسة في تمام الساعة السابعة مساءً.



## الأسباب:

بعد الاطلاع على نظام الزكاة الصادر بالأمر الملكي رقم (٥٧٧/٢٨/١٧) وتاريخ ١٣٧٦/٠٣/١٤ هـ، وعلى المرسوم الملكي رقم (٤٠/م) وتاريخ ١٤٠٥/٠٧/٠٢ هـ، وللائحته التنفيذية المنظمة لجباية الزكاة الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم (٢٠٨٢) وتاريخ ١٤٣٨/٠٦/٠١ هـ وتعديلاتها، وبعد الاطلاع على نظام ضريبة الدخل الصادر

بالمرسوم الملكي رقم (م/١) وتاريخ ١٥/١٠/١٤٢٥هـ، المعدّل بالمرسوم الملكي رقم (م/١١٣) وتاريخ ٠٢/١١/١٤٣٨هـ، ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم (١٥٣٥) وتاريخ ١١/٠٦/١٤٢٥هـ وتعديلاتها، وبعد الاطلاع على قواعد عمل اللجان الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٦٠٤٠) وتاريخ ٢١/٠٤/١٤٤١هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

**من حيث الشكل؛** لما كانت المدعية تهدف من دعواها إلى إلغاء قرار الهيئة العامة للزكاة والدخل بشأن الربط الزكوي التقديري لعام ١٤٣٠هـ، وحيث إن هذا النزاع يُعَد من النزاعات الداخلة ضمن اختصاص لجنة الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية بموجب الأمر الملكي رقم (٢٦٠٤٠) وتاريخ ٢١/٠٤/١٤٤١هـ، وحيث إن النظر في مثل هذه الدعوى مشروط بالتظلم عند الجهة مصدرة القرار خلال ستين (٦٠) يومًا من اليوم التالي لتاريخ إخطاره به؛ استنادًا إلى الفقرة رقم (١) من المادة (الثانية والعشرين) من اللائحة التنفيذية المنظمة لجباية الزكاة، الصادرة بموجب القرار الوزاري رقم (٢٠٨٢) وتاريخ ٠١/٠٦/١٤٣٨هـ، والتي نصت على أنه: «يحق للمكلف الاعتراض على ربط الهيئة خلال ستين يومًا من تاريخ تسلمه خطاب الربط...». وحيث إن الثابت من مستندات الدعوى أن المدعية قد تبلفت بالقرار في تاريخ ٢٦/١٢/١٤٤٠هـ، واعترضت عليه بتاريخ ١٨/٠١/١٤٤١هـ؛ فإن الدعوى تكون قد استوفت أوضاعها الشكلية؛ مما يتعيّن معه قبولها شكلاً.

**ومن حيث الموضوع؛** بعد الاطلاع على لائحة الدعوى ومرفقاتها المقدّمة من المدعية، وبعد الاطلاع على المذكرة الجوابية المقدّمة من المدعى عليها وما قدّمه الطرفان من طلبات ودفاع ودفع، اتّضح للدائرة أن الخلاف بين المدعية والمدعى عليها ينحصر حول الربط الزكوي التقديري لعام ١٤٣٠هـ؛ حيث تطلب المدعية إلغاء قرار المدعى عليها وعدم الربط بالأسلوب التقديري؛ باعتبار أن مشغل (...) لم يتم تجديد رخصته منذ عام ١٤٢٩هـ، ولا يوجد أي عمالة أو موقع أو سجل تجاري أو إيرادات أو ممتلكات، بينما تتمسك المدعى عليها بصحة قرارها بالربط على المدعية بالأسلوب التقديري لعام ١٤٣٠هـ عن نشاط المشغل بصافي إيراد (١٠,٠٠٠) ريال؛ استنادًا إلى الفقرة رقم (٨) من المادة (١٣) من اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة الصادرة بالقرار الوزاري رقم (٢٠٨٢) وتاريخ ٠١/٠٦/١٤٣٨هـ، والمتعلقة بتحديد وعاء الزكاة لمن لا يمسون حسابات نظامية، حيث نصت على أنه: «عند تحديد الوعاء الزكوي بالأسلوب التقديري، تقوم الهيئة بتجميع المعلومات التي تمكّنها من احتساب الوعاء الزكوي الذي يعكس بطريقة عادلة حقيقة نشاط المكلف في ضوء الظروف والحقائق المرتبطة بالحالة، والمعلومات المتوفرة عن المكلف لدى الهيئة؛ من خلال ما يقدّمه المكلف من دلائل وقرائن موثّقة، ومن خلال المعاينة الميدانية والفحص الذي تقوم به الهيئة، ومن خلال أية معلومات تحصل عليها من أطراف أخرى، مثل: حجم استيراداته، وعقوده، وعمالته، والقروض والإعانات الحاصل عليها».

وتأسيسًا على ما سبق، تبين للدائرة أن المدعية قامت بإرفاق المستندات المؤيدة

لوجهة نظرها، وذلك بإرفاق إلغاء رخصة المحل الصادرة من أمانة محافظة جدة بتاريخ ١٤٣٩/٠٤/٢٣ هـ، والمتضمّن فيها ما يفيد بأن محل (...) توقف عن مزاولة النشاط في موقع الرخصة بتاريخ ١٤٢٩/٠٢/٠٥ هـ، كما أرفقت المدعية شهادة صادرة من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بتاريخ ١٤٣٨/١١/٠٧ هـ، بأنه لا يوجد مشتركون سعوديون وغير سعوديين لديها، وعليه تنتهي الدائرة إلى قبول اعتراض المدعية حول الربط الزكوي التقديري لعام ١٤٣٠ هـ.



## القرار:

**ولهذه الحثثيات والأسباب، وبعد المداولة نظاماً؛ قررت الدائرة بالإجماع الآتي:**

أولاً: من الناحية الشكلية:

- قبول دعوى المدعية (...) ذات الهوية الوطنية رقم (...) من الناحية الشكلية.

ثانياً: الناحية الموضوعية:

- قبول اعتراض المدعية (...) على الربط الزكوي التقديري لعام ١٤٣٠ هـ.

صدر هذا القرار حضورياً بحق طرفي الدعوى بتاريخ الخميس ١٤٤٢/٠٢/١٤ هـ، وسيكون القرار متاحاً للتسليم خلال ثلاثين يوماً عن طريق الموقع الإلكتروني للأمانة العامة للجان الضريبية. ويُعتبر هذا القرار نهائياً وواجب النفاذ وغير قابل للاستئناف؛ وفقاً لما نصت عليه الفقرة (١) من المادة (الثانية والأربعين) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

**وصلّى الله وسلّم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.**